السلفية والإسلامية الوهابية في مصر
الأبعاد والغايات العقائدية

ورقـــــــة نقاشيـــــة

جاء صعود المجموعات الموصوفة بـــ (السلفية) الإسلامية، في مصر وخارجها، ليمثل ظاهرة لافته للعيان، منذ أحداث سبتمبر الأمريكية من العام 2001 م، وذلك عبر خطابات تضاربت فيها مسالك تلك المجموعات ومواقفها، بين ثنائية: الإذعان والتمرد المسلح، على نحو ما شاع عن "سلفية الطاعة وسلفيه الانقلاب" حتى بدا وكأنه انقسام في الرؤية والعمل بين هذه وتلك، حول أنظمة وقواعد الدولة والمجتمع. وهى ثنائية حملت الـسلطات الرسـمية! لاسيما في بلد كمصر – على رعاية السلفية الأولي، بدعوى مسالمتها، بينما واجهت السلفية الثانية بأشد الوسـائل الأمنية بأساً، بدعوى إرهابها، والذي بدأ مفاجئاً لهذه السلطات، بعد إقدام العديد مـن قـادة تنظيمـي (الجماعـة الإسلامية والجهاد) على سلسلة من إعلانات التوبة والمراجعة العقائدية، والتي ارتبطت في معظمها بمـشروعية "الخروج المسلح على ولاية الحاكم" من عدمه، مع تجاهل منظومة "الحقوق المدنية" رغم أنهـا أسـاس "حقـوق المواطنة" بحسب ما بلغته أبنيه المجتمع الحديث، وتشريعات الدولة العصرية. وهو ما يثير إشكاليات والتباسـات شتى، حول جدوى المراجعات المشار إليها، كونها تصرف الأنظار، عن مجمل المواقف العقائدية المناهضة لهذين التنظيمين، تجاه تلك الحقوق ما حال "مراجعاتها"، هذه إلي شيء أشبه باستراحة المحارب أو محـض "مبـادرات لموقف العنف" على نحو ما وصفت به، حينها، بينما ظل مشروعها حول وضع الدولة والمجتمـع قائمـاً لـدى عناصرها حتى اللحظة وهو مشروع يرتكز على جملة من التمييزات الصارخة بين الفئات الاجتماعية المتباينة في الجنس والعقيدة والفكر والمذهب، وهى توجهات وجدت صداها – أيضاً – فـي صـفوف جماعـات (الـسلفية) الموصوفة "المسالمة" ما يثير التساؤل حول طبيعة المشتركات العقائدية بين تلك الجماعات وبين هذين التنظيمـين المتراجعين، وما إذا كانت الأولى امتداد للثانية، عبر وسائل أخرى مرهبه، تجرى دون قعقعة السلاح، للنيل مـن كل عمل إبداعي وفني، بغرض مصادرته، دونما فارق بين هويته التراثية وهويته المعاصرة، وما اقترن بذلك من مطاردة رموز وعناصر لامعة في الجماعة الثقافية المصرية عبر البلاغات الأمنية الكيدية والـدعاوى القـضائية المصطنعة استناداً إلي الصباغات البيروقراطية الفضفاضة للنصوص القانونية الحاكمة، لفاعلية الجماعة المصرية ككل. وهو ما أسبغ غطاء الشرعية على تلك المسالك (السلفية) المروعة، وكأنها أحد ملاحـق الإدارة الـسياسية الاستبدادية للشأن المصري، والتي لا يزال يجرى توظيفها باسم (الدين) في مواجهه عناصر الاسـتنارة والتقـدم الديمقراطي، ناهيك عن جماعات أخرى، تمارس ذات التوظيف الشائن لظاهر الدين كـــ (الأخوان) في هذا اللون

من الصراعات السياسية المستعرة، إلي اليوم في مصر، حيث تتبادل كل من جماعات (الإخوان) و(سلفية الطاعة) وإدارات الدولة والأدوار في أعمال المصادرة والقمع الفكري، والتمييز الطائفي، ضمن أساليب أكثر مكراً ومراوغة. وهو مشهد تداخلت معه وتوازت مجموعات أخرى توصف بـ (السلفية الجهادية) مشهرة وسائل العنف المسلح، وكأنها امتداد آخر لتنظيمات العنف (الإسلاموية)، المتراجعة أو بالأحرى للتنظيم السري المسلح (النظام الخاص) لجماعة الإخوان، خلال عقدي الثلاثينات – والأربعينات، من القرن المنصرم وهو – أي هذا المشهد – ما قد يحدد معالم ونطاق خريطة تلك المنظمات والجماعات التي تبدو متباينة المسالك، إلي حد التصادم العلني، لكنها أيضاً متحدة الأهداف في بلوغ مشروعاتها، أو بالأحرى مشروعها العقائدي المشترك والمتمثلة في:

- تنظيمات العنف السابق والمتراجعة (الجماعة الإسلامية – الجهاد)
- جماعات (السلفية) الرائج تسمياتها بـ: (العلمية) و(الحركية) و(الجهادية)
- حركات العمل السياسية كحركة (الإخوان) ذائعة الصيت

لكن اللافت أن شيوع الحديث القائل بأن قيام "الدولة الإسلامية المعاصرة" كامتداد لـ "دولة الخلافة الإسلامية" هو الغاية التي تنشدها تلك التنظيمات وهذه الجماعات قد أفضى بدوره إلي تعدد وتضارب المواقف من خصومهما أكانوا على صعيد العمل الإسلامي التقليدي من أزهريين، ومتصوفة، وشيعة، أو على صعيد العمل الحقوقي والديمقراطي كمنظمات "المجتمع المدني" على تنوعها، والتيارات (الليبرالية) و(اليسارية) على اتساعها والتي انحصرت خصومتها في التنديد بأصحاب هذا المشروع المزمع، وذلك عبر نعتهم بتسميات عدة من قبيل: دعاة "الدولة الثيوقراطية" التي يحكمها رجال الدين، على غرار ممالك وإمارات أوربا في قرونها الوسطي أو سدنه "الإسلام السياسي" أو المتطرفين، المتشددين، التكفيريين، الظلاميين، الإرهابيين، الخوارج الجدد...الخ(!).

بيد أن هذا اللون من المناهضات المتنافرة، لم يفلح – إلى الآن – في الحد من تغلغل وتمدد أتباع المشروع، في أحشاء الدولة والمجتمع، كونها – أي هذه النعوت – يجانب الواقع العقائدي الفعلي، الذي يتحرك أصحاب هذا المشروع من خلاله وفي إطاره والذي سعينا إلي سبر أغواره واستكشاف كنيته عبر كتابنا: "التيار الوهابي في مصر"، وذلك بغيه الوصول إلي إطار فكرى جديد، أو ما يعرف عبر مقاربات معرفية غير مطروقة في ساحات التقويم البحثي paradigm النموذج الإرشادي" لهذا النمط من التنظيمات والمجموعات (الإسلاموية)، لرسم صورة أكثر دقة عن غايات مشروعها السياسي والعقائدي، في بلد كمصر بعد ما كادت إدارة الدولة فيها أن تقع في قبضة تلك التنظيمات جزئياً (حادث الفنية العسكرية عام 1972) وكلياً (حادث المنصة عام 1981) وما تبعها من عمليات اغتيال ومحاولات اغتيال لرموز النخبة الحاكمة، ناهيك عن الثقافية طوال السنوات اللاحقة، إلا أن الإخفاق الذي حاق بغايات هذا اللون من الانقلابات حمل أتباع تلك التنظيمات على ترويج عناصر مشروعها في مختلف

الأوساط الاجتماعية، عبر وسائل أخرى، بغية تطويع واحتواء وضبط هذه الفئات عبر أنماط ظاهرة من الملبس ولاسيما النساء (حجاب – نقاب) وعبر مسالك عبادية اعتبارية (الصلاة خلال أوقات العمل، العمرة والحج مرات عدة) وعبر توجهات طائفية صارخة (مسلمون ومسيحيون)، وتعارضات روحية مغلقة (الدين في مواجهه الوطنية) ما أصاب التجانس الوطني بشروخ وتشققات أفضت إلي اضطراب غير مسبوق في بنية الشخصية المصرية المعاصرة.

لذا ارتكز كتابنا على مصر وتحليل ونقد البنية العقائدية التي تستمد منها تلك التنظيمات والمجموعات شعاراتها وممارساتها التقليدية وهى العقيدة الوهابية، والتي يصفها أصحابها بأنها "العقيدة الصحيحة" ويكفرون باسمها جل جمهرة المسلمين وأئمتهم في السابق واللاحق، على نحو ما بدا منذ مطالع سبعينات القرن المنصرم – وهو النطاق الزمني لمحتوى كتابنا – حينما أذن الرئيس أنور السادات بإعادة تأسيس جمعية (أنصار السنة المحمدية) في العام 1972، والتي تولت مطبوعاتها (التوحيد) – والصادرة إلي اليوم – الترويج لمقتضبات هذه العقيدة، في أوساط المسلمين المصريين عبر كتابات المفتى السعودي السابق: ابن باز، وما اقترن بها من كتابات تحرض على العنف لتطبيق هذه العقيدة من جانب الرئيس العام للإشراف الديني في المملكة السعودية، المدعو: عبد الله بن حميد وما تبع ذلك من إقدام جمعية (أنصار السنة) على تشكيل مجموعات خاصة بها للقيام بهذه المهمة في مختلف الجامعات المصرية، عرفت حينها بـ (الجماعات الإسلامية) والتي تولد عنها تنظيمي: الجماعة الإسلامية، والجهاد بحسب ما اعترفت به صراحة جمعية أنصار السنة، والتي تولت أيضاً رعاية المجموعات المنعوتة بتسمية (السلفية)، طوال السنوات اللاحقة وإلي اليوم وهو وضع تقاطعت معه صراحة حركة الأخوان خلال السبعينات والثمانينات، فيما حاولت العمل باستقلالية أكثر فيما بعد.

لذا، عنى الفصل الأول من الكتاب، بعرض محتوى العقيدة الوهابية كما جاءت في النصوص المشار إليها والتي تقوم على مفهوم موازى ومفارق للتوحيد الإسلامي المتواتر، وذلك بتجسيد وتشبيه الذات الإلهية بخواص مادية صريحة اعتماداً على المرويات الإسرائيلية المصطنعة والرائجة في كتب الحديث النبوية، وهو ما عنى به الفصل الثاني، فيما اشتمل الفصل الثالث على إحدى أهم الوقائع المغيبة في السيرة الإسلامية والمتصلة بأمر العقيدة الوهابية، ومراجعها التاريخيين، ولاسيما المدع: ابن تيمية الحراني، وتلميذه: ابن القيم الجوزية واللذان أشهرا أمر التوحيد المادي خلال القرن الثامن الهجري فكانت مناهضة أئمة وعلماء ومذاهب أهل السنة إجماعية في مواجهتهما وما تبعها من سجن ابن تيميه وابن القيم بفعله دمشق، عبر المرسوم الصادر عن سلطان مصر والشام: ابن قلاوون والمتضمنة تحذيراً شديد اللهجة بمطاردة أتباع هذه العقيدة أو الرجوع عنها، وهى العقيدة التي أعاد إحيائها محمد بن عبد الوهاب، في شبه جزيرة العرب منذ منتصف القرن الثامن عشر من خلال إمارة ابن سعود،

لتكون أول كيان سياسي يتبنى رسمياً هذه العقيدة، ويعلن عن انشقاقه عن دولة الخلافة الإسلامية السائدة آنذاك، أي الدولة العثمانية، إلي أن انهارت أركان هذا الكيان بفعل حملة الوالي العثماني لمصر: محمد على في العام 1818 م.

إلا أن عودة هذا الكيان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم انكساره وقيامه مجدداً – منذ مطالع القرن العشرين وحتى الآن منح العقيدة الوهابية مزيداً من الديمومة، إلا أن ذلك لم يحل دون مناهضة المشتغلين بعلـــوم والإسلام لها، سواء كانوا من السلف الأزهري أو في شيوخ التصوف أو أئمة الشيعة، والذي عنى الفصل الرابـــع بتتبع أسباب هذه المناهضة في ضوء التكفير الوهابي لهم، بينما جاء الفصل الخامس والأخيـــر لتفكيـــك منطـــق (الجهاد الوهابي) و تلبيسه مشروعية إسلامية زائفة.

كما ضم الكتاب ملاحق توثيقية، مثل نصوص دعاة الوهابية، وأسماء ومؤلفات مراجع الوهابية، فـــي العـــصور الإسلامية المتأخرة والحديثة.

فكرى عبد المطلب

كاتب وباحث مصري